



أرضي أغلى من الذهب

25 أيار

السنوية التاسعة لعيد للمقاومة والتحرير



موقع المقاومة الإسلامية في لبنان

مدور: لتعميم ثقافة المقاومة ضد إسرائيل • الكاتب صالح: عناوين المرحلة الجديدة هو اتفاق الطائف قانون الـ60 شكل زبارين طائفية ومذهبية وهذا ما نسعى الى تغييره • النايلسبي: نحتاج إلى حكومة وحدة وطنية لتعبر عناصر حماية البلد

English Site

البريد الإلكتروني

بحث

بأقلامكم

القائمة البريدية

RSS



برنامج حزب الله الانتخابي

البرنامج الانتخابي لحزب الله للانتخابات النيابية 2009

أعلن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب الحاج محمد رعد برنامج حزب الله الانتخابي في مؤتمر صحفي عقده في قاعة الجنان على طريق المطار .

وهنا النص الكامل لرؤية حزب الله وبرنامج الانتخابي:

أيها اللبنانيون ...

على عتبة استحقاق الانتخابات النيابية المقررة في السابع من حزيران، نحن مدعوون جميعاً إلى الاستفادة من هذه الفرصة، لأجل إعادة تصويب الخيارات السياسية، ومعالجة الاختلال في السلطة، الذي أنتج مجموعة من الأزمات، أثرت سلباً على الحياة الوطنية، ووضعت البلد في دائرة اللااستقرار .

إن الانتخابات النيابية، ومع أنها استحقاق موسمي، غير أنها في هذه المرحلة، تكتسي أهمية كبيرة . فهي مدخل إلى تجديد الحياة السياسية، وتثبيت الخيارات الوطنية، وتكرار إعلان الالتزام ببرنامج لبنان الوطن لا الساحة، والانتماء لا الارتزاق، وهذا ما يحتم علينا جميعاً، أن نتعاطى معها، بالجدية والمسؤولية اللازمين .

لقد مرّ لبنان -خلال السنوات الأربعة المنصرمة، في مخاض عسير، وتحديداً منذ صدور القرار 1559، الذي شكل في بعض مندرجاته، بوابة للفئنة الداخلية الأهلية، وفتح أبواب الوطن، على رياح تدخلات إقليمية ودولية، حرت إلى انقسامات حادة وخطيرة، حيث استغلّت قوى دولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، هذه الانقسامات والتوترات، لحجز الساحة اللبنانية إلى دائرة نفوذها وتأييدها . صاربة بعض المصالح الوطنية، في الوحدة والوفاق والسيادة الحقيقية .

عندما ذهبنا إلى طاولة الحوار، كان الأملُ يحدوننا، بأن يشكّل ذلك فرصة، لإعادة صياغة الإجماع الوطني، خارج واقع الإصطفافات، وبعيداً عن منطق العلية، لأننا كنا ولا نزال نؤمن بأنه لا يمكن صوت الوطن ووحديته وقضاياه، إلا بتغليب روح التفاهم والحوار، حيث كنا دائماً، من دعاة الوحدة الإسلامية أولاً وفعلاً، ومن العاملين بصدق وفاعلية للوحدة الوطنية، التزاماً منا بوجود بناء الوطن وتعزيز وحدته، وقد استطاعت المعارضة اللبنانية بجمع مكوناتها من الشخصيات والأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، أن تستعيد الصورة الوطنية الجامعة، التي لا تقع أسيرة الطوائف والمذاهب .

ثم جاء التفاهم التاريخي، بين حزب الله والنياب الوطني الحر، كخطوة رائدة في هذا السياق، خصوصاً لناحية تعزيز السلام الداخلي بين اللبنانيين، وتطويع المشتركات فيما بينهم، والعمل على صوغ شراكة حقيقية ، ولعلها المرة الأولى، التي يتكرس فيها لقاء حقيقي وحي بين اللبنانيين، حيث تعودنا دائماً أن تقتصر اللقاءات بين اللبنانيين على قياداتهم، من دون أن يكون لذلك أي مفاعل أو انعكاسات على الأرض، وكان لهذا التفاهم الأثر العميق، في تكريس وحدة الجبهة الداخلية، وصدورها الرافع في مواجهة العدوان الصهيوني، وتداعياته في تموز من العام 2006 .

لقد شكّلت هذه الحرب العدوانية، ذروة الهجمة الدولية على لبنان، وكانت تهدفُ إلى تحطيم إرادة اللبنانيين في المقاومة، وإلى إخضاع لبنان بصورة كاملة، في إطار ما أسمى في حينه مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلا أن الانجازات الكبيرة والبطولات الرائعة، التي حققها مجاهدو المقاومة الإسلامية، حولت العدوان الغاشم والمدعوم من قبل قوى دولية وإقليمية، إلى هزيمة نكراء، تراوحت تداعياتها، بين شمول الهزيمة لكل مكونات الكيان الصهيوني، وسقوط الطاقم السياسي والعسكري فيه، وتلاشي أوهام السيطرة الأميركية على المنطقة .

إن انتصار لبنان في هذه الحرب كان ساطعاً، وبعتراف وشهادة العالم كلّهُ، وحتى العدو نفسه، ما عدا مجموعة قليلة، ممن ساءهم مشهدُ التلاحم البطولي بين المقاومة والجيش والشعب، وبدل أن يكون ما تحقق مدعاةً للفخر والاعتزاز الوطنيين، فقد سعى البعض إلى إطلاق سهام التشكيك والافتراء والتوهين .

أيها اللبنانيون ...

إن المقاومة التي راهنتم عليها، ومنحتها ثقتكم، وصنعت من خلال تضحياتكم إلى جانبها الموقف التاريخي المشرف في حماية الوطن ومستقبل أجياله، والتي كانت ولا تزال وستبقى إلى جانبكم في كل المهمات والملمات، أنجزت بفضل هذه التضحيات الكبيرة والعظيمة وعطاءات الشهداء والجرحى والأسرى، وفي المقدمة عطاءات القادة الشهداء، " السيد عباس الموسوي، والشيخ رابع حرب، والحاج عماد مغنية"، تحرير الجزء الأكبر من الأراضي اللبنانية، والعدد الأكبر من الأسرى وجاتمين الشهداء، كما أنها عاقدة العزم على استكمال تحرير ما تبقى من أراضٍ محتلة، خصوصاً في مزارع شبعا وبتال كيرشوبا، وهي تضع إمكاناتها وقدراتها في إطار تعزيز قوة لبنان، وفي هذا السياق فإننا نرى، أن أي إستراتيجية دفاعية يمكن التوافق حولها، لا بد أن تنطلق، من مسلّمة الاستفادة من القدرات الراهنة للمقاومة والجيش والشعب، مع وضع خطة لتطوير هذه القدرات وتعزيزها وتكاملها، وخاصة قدرات الجيش اللبناني، ليتمكّن من مواجهة الاختلال والخطر والأطماع الإسرائيلية في أرضنا وترواننا الماتية .

أيها اللبنانيون ...

إن توثيق عُرى الوحدة الوطنية، وتعزيز الاستقرار والسلم الأهلي، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وتهيئة المناخات السلمية لتربية وطنية صالحة، وتأهيل روح الانتماء للوطن والأرض، وتحقيق الإخاء والعدالة والمساواة بين المواطنين، هي من وجهة نظرنا واجبات ترفي إلى مستوى القداسة، وبالتالي، فإن تمسكنا بالشرعة الوطنية المعبر عنها باتفاق الطائف، وما اشتمل عليه الدستور من قضايا ميثاقية، تدفعنا وإياكم إلى النضال من أجل إنتاج سلطة متوازنة، تحترم وتطبق هذه الشرعة ولا تحيد عنها، ولا تعبت بها وبموجباتها، سلطة، تكون مؤتمنة على المصير الوطني، وعلى حسن تطبيق القانون، وعلى احترام الحريات، وعلى إدارة الشؤون العامة، ومعالجة القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإيمانية، سلطة، لا تراكم الدين، ولا تهذر المال العام، ولا تشلّ القضاء، ولا تعيب المؤسسات الرقابية، سلطة، لا تعبت بالتوازن الوطني في الإنماء والإدارة، سلطة، لا تزيد سياساتها، الهوة بين اللبنانيين اقتصادياً واجتماعياً، سلطة، تعنى بدعم قدرات الجيش الوطني، وتعزيز إمكاناته، ورفع جاهزية القوى الأمنية كافة، ومكافحة الجريمة عوض التلهي بها، واستخدامها كقزاعة للتحويل وطريق للتسييس .

إن تمسكنا ببرنامج وطني وعائلاته، وإن عيادنا لإسرائيل، ودعماً ومساندتها، لنضال الإخوة الفلسطينيين في تحرير أرضهم ومقدساتهم، ورفضنا لكل أشكال التطوين والتقسيم والقدرة، وحرصنا على بناء أفضل العلاقات الأخوية والمميزة مع الجمهورية العربية السورية، وتطوير علاقات التعاون مع سائر الأشقاء والأصدقاء، تمثل بالنسبة لنا منظومة ثوابت ومسلّمات لن نعيد عنها .

لقد شكل اتفاق الدوحة، فرصة حقيقية للخروج من الأزمة التي عصفت بلبنان، فتمّ انتخاب رئيس للجمهورية، وجرى تشكيل حكومة وفاق وطني، وتم التوافق على قانون للانتخابات، مع إجراء الانتخابات في وقتها، ولقد شكّل هذا الاتفاق محطة ضرورية، قادت الوضع الداخلي إلى الانفراج في مرحلة حساسة ودقيقة، ونحن نتفق أن الروح الوفاقية التي أسهمت في صياغته، والمناخ الوفاقي الذي أطلقه، يمثلان مدخلاً إلى تعزيز الشراكة الوطنية والعمل التوافقي، لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين .

في الإصلاح السياسي :

أ - إلغاء الطائفية السياسية:

تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وفق ما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، لمباشرة عملها، واتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ التوصيات التي تتوصل إليها .

نيسة

سلامية

العدو



إستفتاء

ما هي أسباب فوز
الموالة في الانتخابات
النابية؟

- المال السياسي
 الشجن الطائفي
 الخيار الشعبي
 رفض المقاومة
 الدعم الخارجي

صوت
الارشيف

مضى على التصويت: 0 يوم

ب - قانون الانتخاب:

إن المدخلَ السليمَ لتحقيق الإصلاح، يكمن في إنجاز قانون انتخاب عصري، يقوم على أساس النسبية وفي الوقت نفسه لا يُد من استكمال إنجاز التعديل الدستوري، المتعلق بخفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشر، إضافة إلى إنجاز تعديل آخر يتعلق بفصل النيابة عن الوزارة .

ج - الإنماء المتوازن:

إن مبدأ الإنماء المتوازن، يمثّل ركيزة من ركائز الإصلاح السياسي، ولهذه الغاية، جرى النصّ عليه في المقدمة الميثاقية للدستور، وفي سبيل تحقيق ذلك، فإننا نطالب بإعادة العمل بوزارة التخطيط، مع مراعاة وضع خطط خمسية أو عشرية، تلخظ احتياجات المناطق كافة في مختلف القطاعات .

د - اللامركزية الإدارية :

لقد نصّ الدستور في مقدمته، على إعادة النظر في التقسيمات الإدارية، في إطار مراعاة الانصهار الوطني والحفاظ على العيش المشترك، و اللامركزية الإدارية، بما تعني: إعطاء سلطات إدارية موسعة للوحدات المصغرى (بلديات قائممقامات، محافظات)، الغاية منها تعزيز فرص التنمية، وتسهيل إنجاز المعاملات والمهمات الإدارية .

هـ - القضاء :

لما كان الدستور اللبناني، قد نصّ على أن القضاء سلطة مستقلة، إلى جانب السلطين التشريعية والتنفيذية ، ولما كان القضاء العادل والنزيه، ضماناً قيام دولة القانون، وضون حقوق الفرد والمجتمع معاً ، وبالتالي فلا إصلاح سياسي من دونه ، فإننا نرى لزوم العمل، على إنجاز وتطبيق القانون، الذي يعنى بتنظيم القضاء، تحت سلطة هيئة قضائية عليا مستقلة .

في الإصلاح الإداري :

إن الإصلاح الإداري، يمثّل تحدياً بارزاً في كل المجتمعات، والإدارة الكفوءة الرشيدة، هي ميزة الدولة الحديثة، حيث يهدف إصلاح الإدارة، إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتعبئة الطاقات والكفايات، وسرعة وحسن إنجاز المهمات ، وفي هذا السبيل، ينبغي العمل وفق ما يلي :

- أ- وضع مخطط توجيهي شامل للإدارة واحتياجاتها، وإحصاء النواقص والشغور وملؤها .
- ب- التركيز على الكفاءات العلمية والمهارات العملية .
- ج- التحديث والمكننة والربط المعلوماتي، ومكافحة البيروقراطية .
- د- تفعيل المراقبة والمحاسبة، وتعزيز وتحصين المؤسسات الرقابية (مجلس الخدمة المدنية، التفيتش المركزي ، المجلس التأديبي العام ، ودبوان المحاسبة) .
- هـ- تطوير القوانين والأنظمة المتبعة، في مجال الإدارة والموازنة، بما يكفل السرعة في إنجاز العمل ووقف الهدر والقضاء على الرشوة .
- و- اعتماد خطة علمية ومنهجية في عملية تعيين الموظفين، خصوصاً كبار الموظفين، (الفئتان الأولى والثانية) في إطار تعزيز الكفاءة وحسن الأداء في الإدارة الرسمية.
- ز- العمل على تنفيذ قانون إنشاء محافظتيّ بعلبك - الهرمل وعكار، واستكمال إصدار المراسيم التطبيقية بهذا الشأن.

في الإصلاح الاقتصادي والمالي :

لقد عانى لبنان منذ الاستقلال، من غياب الرؤى الاقتصادية والتنموية المدروسة، والمبنية على أساس الموارد المتاحة، والحاجات الوطنية، والملاءمة الإقليمية، ولهذه الأسباب فقد كانت عملية تطوير وتحسين الأداء الاقتصادي تسير بشكل عشوائي، الأمر الذي أدى إلى تراجع قطاعات إنتاجية واختناق أخرى وتضخم ثائلة بصورة غير منطقية، وغلب على الاقتصاد اللبناني الطابع الخدماتي والربيعي ، وأسفر ذلك، عن ضرب اقتصادات منتجة، ومستوعبة لليد العاملة، كالزراعة، والمهارات الوطنية كالصناعة .

وفي سبيل الدخول إلى إصلاح اقتصادي حقيقي، لا بدّ أولاً، من اعتماد دور جديد للدولة ، بالانتقال من واقع الدولة الحادية، ذات المساهمات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة، إلى واقع الدولة المسؤولة عن تحقيق التنمية والعدالة، لذا فالمطلوب العمل على المسارات التالية :

1. المسار التنموي : عبر تنمية متوازنة للقطاعات والمناطق ، وشراكة تنموية بين القطاعين العام والخاص، وتوزيع عادل للمكاسب .
 2. المسار الاقتصادي : من خلال تحقيق نمو دائم وثابت في الناتج المحلي، ورفع الإنتاجية التنافسية للقطاعات الاقتصادية ، والاندماج مع المحيط الإقليمي (الأسواق العربية والإسلامية) .
 3. المسار الاجتماعي : تخفيض مستويات البطالة، ومكافحة الفقر، وتطوير وسائل إعادة توزيع المدخول، وتوفير الخدمات الأساسية .
 4. المسار المالي : كسر الحلقة المفرغة للدين العام وخفض كلفته، وتقليص عجز الموازنة، ومكافحة الهدر، وإجراء الإصلاحات الضريبية العادلة .
 5. وفي هذا السياق لا بدّ من التأكيد، على ضرورة تطوير واستمرار سياسة الاستنهاض للقطاعات المنتجة، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، من خلال تأمين القروض الميسرة، وتوفير الحوافز الضريبية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة على الاندماج، وتعزيز العمل التعاوني، وتقديم الإرشاد والدعم بالمعدات، وزيادة المساحات المروية، ودراسة حاجات السوقين المحليّة والخارجية، والاتجاه نحو التصنيع الزراعي، وتنمية قطاع الإنتاج الحيواني ، ودعم الصادرات على أنواعها .
- إن الهدف النهائي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي ، وهذا ما يتطلب جهوداً مشتركة من القطاعين العام والخاص، في التركيز على أنشطة اقتصادية توفر فرص العمل ، وتكون موجهة إلى الأرياف والمناطق النائية .

قطاع التربية والتعليم :

تعتبر الجامعة اللبنانية أهم مؤسسة للتعليم العالي في لبنان، من حيث انتشارها وسعة اختصاصاتها وعلى منتمسيها، خصوصاً أولئك المنتمين إلى الأسر المحدودة الدخل ، ويفترض أن تُشكّل هذه الجامعة المستقل لأجيال الوطن ، وهذا ما يتطلب العمل على دعمها وتطويرها من خلال تطبيق القانون الخاص بها، والذي يحصن استقلاليتها المالية والإدارية، ويكفل تطويرها، ويعزز قدراتها في البحث العلمي، كما أن المطلوب معالجة القضايا العالقة، مثل تفرغ الأساتذة وترقيعتهم، ودعم صندوق التعاقد، وإحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية .

أمّا بالنسبة إلى قطاع التعليم العام فالواجب يقتضي وضع مخطط تربوي شامل، مع التشديد على رفع مستوى الكفاءات التعليمية، وتوفير الاحتياجات اللازمة للمدارس وأمين المحروقات في فصل الشتاء، وتعزيز الصندوق المدرسي، وإعادة النظر بخارطة توزيع المدارس وفق موجبات الإنماء المتوازن ، إضافة إلى تطوير المعاهد التربوية، والتفتيش التربوي وتعزيز صلاحياته، وتطبيق إلزامية التعليم إلى جانب مجانيته، وتعزيز التعليم الرسمي والتعليم المهني والتقني، ومعالجة المطالب المزمّنة لأساتذة ومعلمي المراحل المختلفة بروح إيجابية ومسؤولة .

هياكل المجتمع المدني :

في إطار تنمية الحس الوطني في تحمّل المسؤولية، ينبغي السعي لتطوير العمل الحزبي والنقابي، وإفساح المجال أمام مؤسسات وهيئات المجتمع المدني لتنشط في أن تكون رديفاً حيوياً، ومرافقاً فاعلاً لأداء مؤسسات السلطة، بما يؤدي إلى تعزيز وعي المجتمع لممارسة واجباته في إدارة الحياة العامة، وفي هذا السياق نركز على المجالات التالية :

1. الإعلام : ينبغي صون وحماية حرية التعبير كما جاء في مقدمة الدستور، وإعتبرها حقاً ثابتاً لا يجوز المسّ به في إطار التزام القانون، والتأكيد بالتالي على حرية العمل الإعلامي، وإعادة النظر في بعض القوانين، وخصوصاً قانون المطبوعات، بما يرفع سيف التهديد عن وسائل الإعلام.
2. المرأة : العمل لتعزيز دور المرأة وتطوير مشاركتها، في مجالات الأنشطة السياسية والثقافية والتربوية والإعلامية والاجتماعية، والاستفادة من هذا الدور في إيجاد التوازن النفسي والقيمي في المجتمع .
3. الشباب : العناية بالأجيال الصاعدة والفئات الشابة، وتنمية طاقاتهم ومواهبهم وتوجيهها نحو الغايات الوطنية والإنسانية السامية، وحمایتهم من الأفكار الفاسدة ووسائل وأدوات الانحراف والرذيلة .
4. مكافحة الانحرافات والأفات المسيئة في مجتمعنا، سواء في وسائل الإعلام أو غيرها من الوسائل، والتركيز على التوجيه التربوي والإعلامي، والتحذير من مخاطر انتشار الفساد والقيم المتحللة، والتشدد في الرقابة على المشاهد والصور التي تخدش الحياء العام وتسيء إلى الصورة الإنسانية للمرأة.
5. حماية خصوصيات المواطنين بمنع التخصّص العشوائي على مكالماتهم الهاتفية، واحترام القوانين الرابطة لهذا الشأن، ومحاسبة المخالفين لها آياً كانوا .

تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية:

في ضوء قناعتنا بأن الدولة يجب أن لا تستقبل نهائياً من دورها الرعائي، وأن لا تصرّف بحدادية أو لا مبالاة تجاه احتياجات المواطنين، فالواجب العمل لتحسين التقديمات في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية، ومن ذلك نذكر ما يلي :

- أ - العمل على تفعيل قطاع الاستشفاء العام، وتعميم مبدأ الرعاية والوقاية الصحية، ووضع حدٍّ لاحتكار سوق الدواء، وتوحيد صاديق الاستشفاء .
 ب - دعم تطوير وإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتوسيع قاعدة المستفيدين منه .
 ج - وضع إستراتيجية إسكانية، تأخذ بالاعتبار، التنمية الشاملة للمناطق كافة، إضافة إلى تطوير دعم الدولة للقروض السكنية.
 د - استكمال عملية تنظيم الأراضي وتصنيفها، والإسراع في إنجاز أعمال الصَّم والفرز، ومعالجة مشاكل الملكيات والشيوخ ومخالفات الأملاك المبنية.

الطاقة وحماية الموارد :

إن هدر الموارد المائية والطبيعية واجدة من المشكلات المزمنة في لبنان، وبالرغم من كمّية المتساقطات الكبيرة وتعدّد مصادر المياه الأخرى، فإن المعاناة لا تزال كبيرة، خصوصاً في أوقات الشح، ولأجل ذلك لا بد من العمل على :

- أ - حماية الثروة المائية وخصوصاً تلك المهددة من العدو الإسرائيلي.
 ب - إنجاز مشروع الليطاني المخطط المنسوب الـ 800 م.
 ج - العمل الجدي على إنجاز مشاريع السدود والبرك وفق برنامج زمني محدد.
 د - توسيع وتأهيل شبكات الريّ خصوصاً في المناطق الزراعية.
 هـ - استكمال تأسيس وتأهيل شبكات المياه المنزلية.
 أمّا في قطاع الكهرباء، فالمطلوب العمل على استكمال خطوط التّنقل، وتحديث معامل الإنتاج، ومعالجة الهدر الفتيّ ومكافحة التعديات، والتوسّع نحو وسائل جديدة للإنتاج ملائمة للبيئة .
 أما بشأن قطاع الاتصالات، فالمطلوب الحفاظ على هذه الثروة الوطنية، من خلال تطوير القطاع وتحسين خدماته، مع تقديم المزيد من التسهيلات للمشاركين، على أن تكون الغاية دائماً توفير الخدمة الأفضل بالسعر الأقل.

حماية البيئة :

لقد تعرّضت البيئة في لبنان إلى عملية تدمير وانتهاك واسعة: من احتراق الغابات، إلى أعمال القطع العشوائي للأشجار، إلى فوضى المقالع والكسارات، إلى تلويث الأنهر بمياه الصرف الصحي إلى الطمر العشوائي للنفايات الصلبة، وهذا كلّه يدعونا لدق ناقوس الخطر، وإعلان حالة طوارئ وطنية لإنجاز ما يلي :

- أ - اعتماد مخطط توجيهي علمي وبيئي ونهائي للمقالع والكسارات .
 ب - الإسراع في إنجاز بناء محطات للصف الصحيّ في جميع المناطق .
 ج - وضع دراسة عصرية لأفضل وسائل التخلّص من النفايات الصلبة، وتحويلها إلى طاقة، عوض طمرها في باطن الأرض .
 د - توفير الوسائل الفعالة لمكافحة الحرائق (طائرات وغيرها)، والتشدد في منع العبث بالبيئة، ومكافحة التعديات على الشواطئ البحرية والنهرية.
 هـ - إطلاق حملة وطنية لتجديد خضرة لبنان، بالتعاون مع المنظمات والجمعيات كافة، المحليّة والأجنبية المهتمة بهذا الشأن.

أيها اللبنانيون

هذه هي رؤيتنا وهذا هو التزامنا

وهذا هو عهدنا، عهد الشهداء،

عهد السيد عباس، و الشيخ راغب، و الحاج عماد،

وكما كنّا دائماً سنبقى معكم وإلى جانبكم،

أوفياء للمقاومة وسنداً لها،

وعلى أساس هذه الرؤية وهذا البرنامج

نتقدّم منكم طالبين ثقتكم الغالية والنمينة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حزب الله

17:49 | 2009-04-06 | 2471 قراءة

الاسم	<input type="text"/>
البريد	<input type="text"/>
عنوان التعليق	<input type="text"/>
التعليق	<input type="text"/>
رمز التأكد	<input type="text"/>

ارسل التعليق

4 تعليقات / تعليقات

تعليقات القراء

2009-05-27 | 22:56

محمد المغربي: الله ينصركم

برنامج انتخابي متكامل، أخذ بعين الاعتبار جميع المجالات الهامة، يمثل استحقاقا حقيقيا للبنان أجمع، أمنى من الله عز و جل أن يعينكم على الصعود في هذه الانتخابات، لأنكم قدمتم دائما أكثر من الكلام، بل أكثر من الفعل، قدمتم دماءكم. و بيتهم دائما أن هدفكم هو نجاح لبنان و اللبنانيين، قد أصل إلى القول أن صوت كل لبناني هو واجب عليه لكم، تحية لكم أيها الصادقون من المغرب، وإن شاء الله نحن معكم لنصرة لبنان و القضايا العربية و الإسلامية جمعا.

2009-05-06 | 16:37

saadoun hassan: من أجل الحرية من أجل السيادة الحقيقية

سدّد الله خطاكم و وفقكم بما فيه مصلحة لبنان و الأمة العربية...

2009-04-27 | 19:03

ندين: نايب

السلام عليكم يا اشرف خلق الله، طالما ان هذا البرنامج مدروس من قبل قيادات الحزب لا يمكن الاعتراض عليه لانه لمصلحة الشعب بالتاكيد. ونحن ندعمه ونابذ المقاومة ونفديها بدماءنا، والسلام عليكم.

2009-04-07 | 00:36

جاد عباس: لبيك حزب الله

إن شاء الله نحصل على الأكثرية... من أجل تنفيذ هذا البرنامج الكامل المتكامل

لبيك يا نصرالله

موقع المقاومة الإسلامية في لبنان
آخر تحديث: 2009-06-09 الساعة: 14:35 بتوقيت بيروت